

## قضية

# كِباش هم «بنك فلسطين» تحقيق «الأخبار» بتدبير المصرف والمخابرات!

هذ نهاية 2016 و«الناشط» فادي السلاطين يرسل خبرا بصورة دورية الى عدد من المواقع فلسطينية وعربية معروفة انها تتلقى تمويلا من الإمارات. فحوى الخبر انه رفع دعوى ضد «بنك فلسطين» في محكمة اميركية. هكذا ان الاخيرة تمكك البنك 21 يوما للردّ من دون ان يوضح المعنى القانوني لهذه المهلة التي سعي جاهدا طواك عامين لتجديدها.
وهن يقرأ هذه الأنباء وعناوينها يشمر ان «فلسطين» يواجه مصير «البنك العربي»، في خطوة من الواضح ان هدفها إعلامي بالدرجة الاولى

**عبد الرحمن نصار، حينئ رباح**

بينما كان فادي السلاطين يحاول توفير مبلغ يُقارب ما جُعد في حساب شركته في الضفة المحتلة، أي الشهرين بين تموز 2016 وشباط 2017 (تاريخ رفع القضية ضد الشركة الامنية التي طلبت منه التحقيق مع الإمارات)، تقدم المحامي نفسه الذي اعتمد عليه السلاطين في تلك القضية، بنيامين ج تششو، بجانب محامين آخرين، نيجل إل ويلكينسون، وروري إي آدمز، في تشرين الاول 2016، بدعوى ضد «بنك فلسطين». ملخص المنطق الذي تقوم عليه الدعوى ان السلاطين - ومحاميه - يتهم البنك بأنه المصدر الاساسي لتسريب الأوراق والمستندات إلى صحيفة «الأخبار» (المخابرات)، وشركة عليها في التحقيق الذي اجرته عن بيع عقار في القدس لمصلحة شركة إماراتية، وأنه «بنك فلسطين»، خرق «السرية المصرفية»، وأن القرائن التي لدى البنك، بالاعتماد على «صندوق الإقليمي للبنك الفلسطيني» قد خرجت من إدارة البنك، بالإضافة إلى مساعدة من جهاز «المخابرات الفلسطينية». وفي ختايما القضية، يُظهر السلاطين اعتمادا كبيرا على

وليشرح السلاطين انه شخص مؤثر في السياق الفلسطيني، ذكرت الدعوى ان متابعي السلاطين على وسائل التواصل الإجتماعية التي

ينتقدُ غيرها السلطة ورئيسها عباس ما يزيد عن 600 ألف من فلسطين وخارج فلسطين (بنند رقم 21) (زاد العدد إلى 900 ألف حتى كتابة هذا النص)، ولتأكيد ان «بنك فلسطين» يتمتع بعلاقة القاضي إلى ان «الأخبار تابعة وممولة من حزب الله» الذي يصفه ب«منظمة إرهابية».

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

**تفاصيل الدعوى**

في التفاصيل، قُدمت القضية في الخامس من تشرين الأول 2016 (بعد أربعة شهور من تحقيق «الأخبار») إلى محكمة الولايات المتحدة الإقليمية لمقاطعة كولومبيا، في صفقات كبيرة تصل إلى مليار دولار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

في التفاصيل، قُدمت القضية في الخامس من تشرين الأول 2016 (بعد أربعة شهور من تحقيق «الأخبار») إلى محكمة الولايات المتحدة الإقليمية لمقاطعة كولومبيا، في صفقات كبيرة تصل إلى مليار دولار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

المشروعة للحكومة الفلسطينية»، وبعد رفضه دفع الرشوة، «عُثر البنك والمخابرات الأساليب وبدؤوا التامر عليه وتشويه صورته عبر صحيفة الأخبار الإعلامية التي يملكها حزب الله، ما أدى إلى تكثفه ضراً بالغاً يتملّ بمئات الملايين من الدولارات»، وفي البند 38 حتى 41، تشرح الدعوى ان الرشوة التي طلبها البنك بلغت 500 ألف دولار مقابل إلغاء تجميد حساب «السريتنا»، ووفق السلاطين، كان تجميد الحساب قد سبق إعلان النائب العام الفلسطيني، أحمد برالك، تجميد المبلغ المتخفي فيه بعد نشر تحقيق «الأخبار» في أيار 2016. ولتثبت ذلك، قال إنه أبلغ بأن حساب الشركة جُعد بعد محاولته تقديم أي تعويض نقدي لمصلحة الشركة أو مالكيها (أي انّ الأموال المحولة هي مخصصة فقط للعقار)، وعند تأسيسها فتمتحت السريتنا كاذبة عنه وتعمّد إفساد العقود حساباً لدى بنك فلسطين أوعدت فيه مليوني دولار تم تحويلها من الثريا، وأعلم السلاطين بنك فلسطين بشأن الغرض من الحساب وأسباب المدعى «بنتجاوز» مبدئياً 750 ألف دولار أميركي (البند رقم 1 في ملف الدعوى باللغة العربية، علماً انه قدّم أيضاً باللغتين الإنكليزية والعبرية بناء على طلب المحكمة). وتحت عنوان «الجهاز ذات الصلة غير الأطراف»، أدرج كل من: سلطة النقد الفلسطينية، وجهاز الأمن الفلسطيني (المخابرات)، وشركة «السريتنا» (التي يملكها السلاطين)، والدير الإقليمي ل«بنك فلسطين» في الضفة المحتلة معاوية القواسمي، ورئيس مجلس إدارة «بنك فلسطين» هاشم الشوا، ورئيس مجلس إدارة «صندوق الاستثمار الفلسطيني» محمد مصطفي، بالإضافة إلى صحيفة «الأخبار» التي وصفها ملف الدعوى أنها «متخصصة في نشر الأخبار على الإنترنت، وتابعة ومؤمّولة من منظمة حزب الله الإرهابية».

وليشرح السلاطين انه شخص مؤثر في السياق الفلسطيني، ذكرت الدعوى ان متابعي السلاطين على وسائل التواصل الإجتماعية التي ينتقدُ غيرها السلطة ورئيسها عباس ما يزيد عن 600 ألف من فلسطين وخارج فلسطين (بنند رقم 21) (زاد العدد إلى 900 ألف حتى كتابة هذا النص)، ولتأكيد ان «بنك فلسطين» يتمتع بعلاقة القاضي إلى ان «الأخبار تابعة وممولة من حزب الله» الذي يصفه ب«منظمة إرهابية».

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

وليشرح السلاطين انه شخص مؤثر في السياق الفلسطيني، ذكرت الدعوى ان متابعي السلاطين على وسائل التواصل الإجتماعية التي

ينتقدُ غيرها السلطة ورئيسها عباس ما يزيد عن 600 ألف من فلسطين وخارج فلسطين (بنند رقم 21) (زاد العدد إلى 900 ألف حتى كتابة هذا النص)، ولتأكيد ان «بنك فلسطين» يتمتع بعلاقة القاضي إلى ان «الأخبار تابعة وممولة من حزب الله» الذي يصفه ب«منظمة إرهابية».

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.



نظرة السلاطين (يمين) ان «بنك فلسطين» والمخابرات الفلسطينية و«الأخبار» نظمت حملة ضد

وسمعته في الأوساط السياسية، عدم إمكانية العودة إلى منزله في فلسطين لأنه يخاف من الاعتقال والحجز والإعدام بشكل غير قانوني. كما تسبب سلوك البنك في تضصر سمعة أعماله وعلاقاته التعاقدية وفرصة التجارة بالإضافة إلى قتل (البند رقم 60). ثم، «بناء على ما تقدّم، نشر بنك فلسطين ومسؤولو المخابرات مقالات من خلال صحيفة الأخبار في 17 أيار 2016 تقدي، ضمناً أو صراحةً.. بأن السلاطين عميل لإسرائيل ويعمل على بيع العقارات إلى يهود إسرائيليين» (البند رقم 65).

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.

نتيجة ذلك، يطالب السلاطين بتعويض كبير من البنك ينطخى الخصائص المادية المباشرة، بما أن التحقيق منس سمعته واضر به من تأسيس «شركة السريتنا» التي جُمَد حسابها، يتمثل في مقدار له فيها نسبة تقارب 10%، كما يذعي، مقدّمًا بذلك مرافعة سياسية - طويّلة - أكثر منها قانونية إلى المحكمة الأميركية.